المرحلة الثالثة:مرحلة إعادة الهيكلة (1980-1989)

الدخول في مرحلة إعادة الهيكلة كان ضرورة , نتيجة المشاكل التي كانت تعانيها المؤسسة نذكر منها:

- كبر حجم المؤسسات و سوء تحكمها فيِ التكنولوجيا, و تزايد لجوئها إلى المساعدة الأجنبية, الأمر الذي صعّب على الإدارة مراقبتها و تسييرها.
- عدم التخصّص الذي جعل المؤسسات تخرج أحيانا عن طبيعتها بسبب سوء اختيار المشاريع و ألاستثمارات , اعتماد المؤسسات على خزينة الدّولة التي عرفت أوّل عجز لها عام 1982.
- سوء الفهم و التطبيق الصحيح للتسيير جعل المؤسسات تتجه إلى تلبية الحاجات الاجتماعية للعمّال.
- ضعف و صعوبة المراقبة المالية و التسيير سواء من طرف إدارة المؤسسة أو من الهيئات المركزية, و انعدام المتابعة الحقيقية لنشاطات المؤسسة من طرف لجان العمّال[1].

مفهوم إعادة الهيكلة:

هي الوسيلة التي تمكّن المؤسسات من التخلص من المركزية التي قضت على روح المبادرة و الإبداع و تسبّبت فِي عرقلة نشاط المؤسسة, و السماح لها بتحقيق الانتعاش فِي الجهاز الإنتاجي و تحسين الفعالية الاقتصادية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة, و تهدف إلى :

-تشجيع المبادرات المبدعة التي تقوم بها هيئات المؤسسة، و وحداتها بهدف الاستعمال العقلاني للكفاءات البشرية.

-دعم اللامركزية, و توزيع السلطة فيِ تسيير الأنشطة الخاصة بإنتاج المواد وإسداء الخدمات، بفضل تحديد مستويات الاضطلاع على اختلاف أنواعها, خاصة مستوى وحدات الإنتاج.

-إقامة علاقات تكاملية سواء بين المؤسسات التابعة للقطاع الواحد, أو التابعة لقطاعات متعدّدة, على أساس تحديد تعاقدي في علاقاتها.

- توخي الملاءمة القصوى بين حجم المؤسسة، ومستوى عملها و اختصاصها الإقليمي.

تقيّيم المرحلة :

[1] ناصر دادي عدون : اقتصاد مؤسسة ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، 1998.ص 171 .

:

- تمّ تنفيذ مشروع إعادة الهيكلة فِي ظرف زمني قصير نسبيا, لم يتمّ تهيئة الظروف الملائمة لانطلاقته على أسس صلبة كالإطارات, و المقرات , و التجهيزات اللاّزمة... بالإضافة إلى حرمان المؤسسات من مشاريع الاستثمار و البحث العلمي, مما ضاعف من أعباء تلك المؤسسات المهيكلة, و بالتالي جعلها تغرق من جديد فِي الديون.
- فشل تلك المؤسسات الوطنية فِي تحقيق الربح لا يرجع إلى عامل الحجم, فمازالت المؤسسات التي أعيدت هيكلتها تعاني من سوء التسيير, و انخفاض المردودية.
- إعادة الهيكلة تهدف بالدرجة الأولى إلى التخلص من المركزية إلا المركز لم يتخلى عن تدخله فيِ الإدارة الداخلية للمؤسسة عن طريق المخططات.
- كما عانت المؤسسات من سوء متابعة العمّال و المؤطرين لعملية إعادة الهيكلة و سوء توزيع الطاقات البشرية, وعدم تغيّر عقلية العمّال اتجاه الإدارة, و استمرار الطرق السابقة فِي المعاملة كان له أثره السلبي.
- كلها عوامل حالت دون تحقيق إعادة الهيكلة لأهدافها , كما ظلّت المؤسسات تعاني من العجز مما أدّى إلى غلق البعض منها.

المرحلة الرابعة:مرحلة استقلالية المؤسسات(1990-الى يومنا هذا)

يقوم نظام الاستقلالية على هدف رئيسي مؤداه تحسين فعالية المؤسسات الاقتصادية على مستوى مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بصفة شاملة, خاصة عن طريق احترام معايير الإنتاج و الإنتاجية, و ضمان تحكم أفضل فِي قواعد التّسيير, و من بين أهداف المرحلة :

- وضع ميكانيزمات تمكّنها من تحقيق الفعالية فِي المؤسسات الاقتصادية, و تحسين الإنتاج كما و كيفا, و كذا ترقية الصادرات التي تتطلب مجهودات لصناعة منتوجات ذات جودة عالية لإيجاد مكانة لها في السوق.
- القضاء على الظواهر المرضية التي تشهدها المؤسسات كاللامبالاة, المحسوبية,... الخ.
- تشجيع العلاقات التعاقدية للمؤسسة و تحديد المسؤوليات و تشجيع المبادرات.

عانت المؤسسات الجزائرية و خاصة الصناعية منها , من العديد من المشاكل فِي ظل الإصلاحات الاقتصادية نذكر منها :

- ارتفاع تكاليف الإنشاء و التشغيل.

- الحاجة إلى الدّعم المالي من الدّولة.
- عدم تمكن المؤسسة من استخدام كامل طاقتها الإنتاجية .
- ضعف الإنتاجية.
- اكتفاء المؤسسة الصناعية بالكمّ فقط و إهمال النّوعية و تحسين جودة الإنتاج.

تقييم المرحلة :

عملية استقلالية المؤسسات بدأت فِي الوقت الذي مازالت فيه عملية إعادة الهيكلة في مرحلتها الثانية اي إعادة الهيكلة المالية.

رغم ما أثبتته المؤسسات الاقتصادية الوطنية في الإصلاحات الاقتصادية من صلاحية استعمال الأدوات الخاصة بالربح و المردودية في النهوض بهذه المؤسسات , نجد ان مختلف القوانين الصادرة في إطار مرحلة استقلالية المؤسسات عملت على ترك حرية أكثر للمؤسسة العمومية للقيام بنشاطاتها و إبقاء علاقات مع الإدارات التابعة للدولة في إطار جد محدود , إلاّ أنّ تدخل الدولة كان في جميع المجالات .

تداخل الصلاحيات بين مختلف الأجهزة الإدارية التابعة للدولة, و غياب المراقبة و ضعف جهاز المعلومات المستعمل لدى المصالح المرتبطة بالإدارة جعل صناديق المساهمة تنحرف عن تحقيق الأهداف التي أُنشئت من أجلها.

يمكن القول أن:الإصلاحات الاقتصادية انطلقت عام 1979 بإعادة هيكلة العضوية بهدف التحكم في فعالية المؤسسات العامة و منذ ذلك الوقت توالت الإصلاحات حتى وصلت الأمور إلى عام 1994 إلى خوصصة المؤسسات العامة و إمكانية بيعها في المزاد العلني, هذه المؤسسات التي شكلت في وقت ما رمز السيادة الوطنية و أداة للتنمية الوطنية بدون منازع و كذلك رمز الاستقلال الاقتصادي, بيد أن الإصلاحات الاقتصادية في إطار سياسة الانفتاح التي اقحم الاقتصاد الوطني على الدخول فيها و ما نتج عنها من تحولات اجتماعية و اقتصادية يظهر أن نتائجها لم تكن محسوبة بدقة.